

مدى توافر المتطلبات الخاصة للإفصاح البيئي في الشركات الصناعية الليبية

The Extent of the Availability of Special Requirements for Environmental Disclosure in Libyan Industrial Companies

أبو القاسم محمود أبو ستالة*1، (كلية الاقتصاد والتجارة الخمس - جامعة المرقب)

amabusatala@elmergib.edu.ly

محمد رمزي جودي2، (كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة بسكرة)،

ramzi.djoudi@univ-biskra.dz

2021-11-04	تاريخ القبول	2021-03-09	تاريخ الاستلام
------------	--------------	------------	----------------

ملخص

الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو التحقق من توافر متطلبات الإفصاح البيئي في الشركات الصناعية الليبية. ولأجل ذلك اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة إلى ذلك ولتحليل البيانات التي تم جمعها باستخدام الإستبيان، تم استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة. وأشارت النتائج الرئيسية للدراسة إلى أن الشركات الصناعية الليبية لديها متطلبات الإفصاح البيئي. أما توصيات الدراسة فتركزت حول تحسين النظم المحاسبية، وتنمية الوعي البيئي، وتحسين قدرات الموارد البشرية.

كلمات مفتاحية:

الإفصاح؛ الإفصاح البيئي؛ متطلبات الإفصاح؛ الشركات الصناعية الليبية.

Abstract

The main aim of this study was to investigate the availability of environmental disclosure requirements in the Libyan industrial companies. In order to achieve its objectives; the study has adopted descriptive analytical approach. In addition to the analysis of the data that have been collected using a questionnaire, appropriate statistical methods have been used. The main findings of the study have indicated that the Libyan industrial companies have the requirements of environmental disclosure. The study's recommendations have concentrated around improving the accounting systems, developing environmental awareness and improving the human resources abilities.

Keywords: Disclosure; environmental disclosure; disclosure requirements; Libyan industrial companies

مقدمة

شغلت قضية التنمية المستدامة اهتمام العديد من دول العالم كأساس للحفاظ على البيئة للأجيال الحالية والقادمة، فالبيئة أصبحت تعاني بسبب ما أصابها من سوء تصرف الإنسان وتعد المتزايد عليها فازدادت معدلات التلوث البيئي الناتجة عن النهضة الصناعية، مما أدى إلى تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة بمشكلة تلوث البيئة وكفئة المحافظة عليها وداميتها فانعقد لهذا الهدف العديد من المؤتمرات والاجتماعات وفي العقود الأخيرة تزايد الاهتمام بموضوع المسؤولية البيئية، حيث سعت دول العالم إلى محاولة الاستفادة القصوى من الموارد الطبيعية المتاحة دون الإضرار بالبيئة، وقد حظيت المحاسبة عن المسؤولية البيئية بالكثير من الاهتمام من قبل العديد من المنظمات والهيئات الدولية باعتبارها مصدرا للمعلومات اللازمة لتحقيق ما يسمى بالتنمية المستدامة. (البشير، 2013، صفحة: 8)

ونتيجة للوعي المتنامي محليا ودوليا من مختلف أطراف المجتمع، فقد أصبح موضوع البيئة أحد الاتجاهات المهمة والحديثة التي حظيت باهتمام كبير في السنوات الأخيرة في أغلب المجتمعات والدول، وأصبح هدف حمايتها ومنع تدهورها من الأهداف الأساسية التي تسعى منظمات الأعمال إلى تحقيقها حتى تستطيع البقاء والاستمرار في مزاولة أنشطتها، وبخاصة في ظل الضغوط المتزايدة التي تواجه هذه المنظمات، كضرورة الالتزام بالقوانين والاعتبارات البيئية، والطلب المتزايد على المنتجات الخضراء صديقة البيئة، وتزايد ميل المستهلكين والمستثمرين إلى المنظمات التي تأخذ في اعتبارها العوامل البيئية.

كل هذا أدى إلى زيادة الاهتمام بالمعلومات البيئية الدورية التي يجب الإفصاح عنها من قبل المنظمات خاصة في الصناعات الملوثة للبيئة، ومن ثم كان هناك اهتمام متزايد بأهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه المحاسبة لتحقيق هذا الهدف. ويعد الاهتمام البيئي مسؤولية أخلاقية على الأفراد ومنظمات الأعمال والدول لتجنب إلحاق الأضرار بالبيئة، وقد أخذت الاهتمامات البيئية تكتسب أولويات حكومات الدول، حيث بدأت في إعادة صياغة الاستراتيجيات الاقتصادية التي كانت تقيس النمو على أساس المخرجات المادية الصناعية دون اكرات بالتلوث أو تدهور الموارد الاقتصادية.

غير أن جهود معظم الشركات الصناعية الليبية في مجال حماية البيئة لا تزال غير كافية، حيث أكدت الدراسات التي تناولت هذا الموضوع على أن أكثر من نصف الشركات الصناعية الليبية التي تناولتها الدراسات لا تقوم باتخاذ إجراءات فعالة لحماية البيئة، ولا تلتزم بالقوانين والاعتبارات البيئية، ولا يوجد اهتمام كاف من قبل المسؤولين في تلك الشركات بالأبعاد البيئية.

ولذلك، أصبح من الضروري أن يتوفر لدى الشركات الصناعية الليبية أهم المتطلبات الخاصة للإفصاح البيئي التي تتمثل في المتطلبات الإدارية والفنية والمادية والكفاءة البشرية،

ومن خلالها يمكن لهذه الشركات الإفصاح عن جميع المعلومات البيئية في تقاريرها الدورية والوفاء بالمسؤولية البيئية اتجاه المجتمع.

مشكلة الدراسة

لأغراض هذه الدراسة، فإن المقصود بالإفصاح البيئي يشير تحديداً إلى كل المعلومات الكمية والوصفية المتعلقة بالأنشطة البيئية للشركات.

ونظراً للاهتمام المتزايد من قبل الدول بموضوع الإفصاح البيئي أصبح من الأهمية بمكان إعطاء هذا الموضوع حقه من قبل الباحثين والأكاديميين لإثرائه بالبحوث والدراسات، وعليه جاءت هذه الدراسة للإجابة على التساؤل الآتي:

هل يتوافر لدى الشركات الصناعية الليبية أهم المتطلبات الخاصة للإفصاح البيئي؟

فرضيات الدراسة

تقوم هذه الدراسة على فرضية رئيسة مفادها:

يتوافر لدى الشركات الصناعية الليبية أهم المتطلبات الخاصة للإفصاح البيئي.

ولاختبار مدى صحة هذه الفرضية فقد تم اشتقاق الفرضيات الفرعية التالية:

- يتوافر لدى الشركات الصناعية الليبية أهم المتطلبات الإدارية للإفصاح البيئي.
- يتوافر لدى الشركات الصناعية الليبية أهم المتطلبات الفنية للإفصاح البيئي.
- يتوافر لدى الشركات الصناعية الليبية أهم المتطلبات المادية للإفصاح البيئي.

أهداف الدراسة

- اختبار مدى توافر المتطلبات الخاصة للإفصاح البيئي في الشركات الصناعية الليبية.
- توضيح مفهوم المحاسبة البيئية للشركات وأهمية الإفصاح البيئي.
- تقديم بعض المقترحات التي نأمل أن تساعد على الرفع من أهمية الإفصاح البيئي بالشركات الصناعية.

أهمية الدراسة

- تأخذ هذه الدراسة أهميتها من خلال الاهتمام الذي تلاقه على الصعيدين الإقليمي والدولي، حيث تعطي الدول مزيداً من الاهتمام بالمسؤولية البيئية، وذلك من خلال دراسة أهم المتطلبات التي يجب أن تتضمنها القوائم المالية المتعلقة بالبيانات والمعلومات البيئية.
- التمهيد لقيام الشركات الصناعية الليبية بالإفصاح عن أدائها البيئي كجزء من التزاماتها تجاه البيئة، وبخاصة وأن هناك طلباً متزايداً من جانب مستخدمي القوائم

المالية للحصول على معلومات ملائمة عن التلوث البيئي الناتج عن أنشطة الشركات الصناعية.

أولاً. الإطار النظري للدراسة

1. المسؤولية البيئية للمؤسسات الصناعية

تعدّ المسؤولية البيئية في المؤسسات الصناعية أحد أكبر التحديات التي تواجه السياسات الاقتصادية للدول والمنظمات الدولية على المستوى الكلي، والمؤسسات الصناعية على المستوى الجزئي، وهي أيضاً تعدّ إحدى المكونات الأساسية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات والأساس للتنمية المستدامة، وتعدّ مسؤولية المؤسسات عن مكافحة تلوث البيئة جزءاً لا يتجزأ من مسؤولياتها البيئية والاجتماعية.

تعرف المسؤولية البيئية للمؤسسة الاقتصادية بأنها مشروع بالشراكة مع أطراف أخرى، هدفه تنفيذ وتطوير العديد من المبادرات البيئية في قطاع الأعمال للوفاء بالتزاماتها تجاه المجتمع المحيط بها. (رشيد، 2017، صفحة: 32)

عرفها محمادي على أنها التزام على المؤسسة تجاه المجتمع الذي تمارس فيه أنشطتها، وذلك من خلال المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية كمحاربة الفقر وتحسين الخدمات ومحاربة التلوث. (محمادي، 2012، صفحة: 9)

وبالرغم من الاهتمام المتزايد من قبل الدول المتقدمة بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية وحماية البيئة بإصدار القوانين والتشريعات الخاصة بمكافحة التلوث، فإن الفكر الإسلامي تناول القضايا البيئية منذ أربعة عشر قرناً، وقبل أن يصبح حجم الخطر فيها كما هو موجود الآن، ولقد وجدت المسؤولية الاجتماعية بوجود الدين الإسلامي، فالمجتمع الإسلامي مجتمع متكافل متعاون يقوم فيه أفراد المجتمع برعاية مصالح بعضهم بعضاً، فالشريعة الإسلامية حددت صوراً من الأداء البيئي وأهمها الامتناع عن إلحاق الضرر بالمجتمع في أمواله وصحة أفرادهِ. (عبد الحليم، 2001، صفحة: 429)

وعليه، يتضح أن المسؤولية البيئية تتمثل في كون جميع أفراد المجتمع سواء أكانوا طبيعيين أم اعتباريين، تتمثل مسؤولياتهم تجاه البيئة في الأنشطة التي يقومون بها في الالتزام بنصوص القوانين والتشريعات واللوائح فيما يتعلق بمسببات التلوث، والحد من تلك الأضرار الواقعة في تلوث الهواء والتربة والمياه، واتخاذ الإجراءات السليمة للتخلص من النفايات، واستخدام معدات وتجهيزات تضمن منتجات بطريقتة تؤدي إلى تخفيض كمية المخلفات.

2. مفهوم الإفصاح المحاسبي عن المعلومات البيئية

إن الإفصاح المحاسبي التقليدي لا يعكس تماما التأثيرات البيئية الناشئة عن ممارسة المؤسسات الصناعية لأنشطتها المتعددة في الوقت نفسه الذي أصبحت فيه المعلومات عن الأنشطة التي تؤديها المؤسسات الصناعية في إطار مسؤوليتها تجاه البيئة تمثل أساسا يستند إليه عند وضع الاستراتيجيات والبرامج الهادفة إلى المساهمة في حماية البيئة واستدامتها.

ويأتي الإفصاح البيئي استشعارا إلى معلومات عن البيئة، لمواجهة قصورا لإفصاح التقليدي عن تلبية هذه الاحتياجات، ولذلك فإن جهوداً كبيرة تبذلها المؤسسات التشريعية والمنظمات المهنية في العديد من دول العالم صوب سنّ تشريعات تقضي بضرورة الإفصاح عن تلك المعلومات.

يعرف الإفصاح المحاسبي بأنه تضمين البيانات المتعلقة بالأنشطة البيئية، للمؤسسات الاقتصادية في تقاريرها السنوية المنشورة. (العشماوي و مصطفى، 2015، صفحة: 32) وعليه، يتضح أن الإفصاح البيئي هو الإفصاح المحاسبي عن معلومات بيئية ذات صلة بأنشطة المؤسسة، إما في صلب القوائم المالية، أو ضمن ملحقاتها، أو في أي وسيلة عرض أخرى للأطراف أصحاب المصلحة للمساعدة في تقييم التداعيات المالية الناشئة من آثار العمليات الصناعية والمنتجات، سواء أكان إفصاحا إلزاميا أم اختياريا.

3. متطلبات الإفصاح المحاسبي عن المعلومات البيئية

تتمثل متطلبات الإفصاح المحاسبي في المقومات الرئيسية اللازمة لنجاحه والبيانات والمعلومات المالية والكمية اللازمة لتطبيقه وتحقيق المنافع المرجوة منه، وقد أوصت لجنة تداول الأوراق المالية SEC ببعض المتطلبات الأساسية للإفصاح البيئي، وتشمل الإفصاح عن الأداء البيئي جنباً إلى جنب مع الإفصاح عن الأداء الاقتصادي، كذلك عمل حصر للتكاليف المرتبطة بالأنشطة البيئية، إضافة إلى التفرقة بين الالتزامات البيئية وتكاليف التشغيل، وكذلك ضرورة أن يتضمن الإفصاح البيئي طبيعة السياسات التي تطبقها المنشأة لإزالة أو منع أسباب التلوث وتكلفتها. وفيما يلي متطلبات الإفصاح البيئي: (البشير، 2013، الصفحات 40-41)(بوعزيز، 2019، الصفحات: 44-45)

- وجود هيئات حكومية تتولى الرقابة على الشركات، والتحقق من مدى التزام هذه الشركات بالقوانين ونظم حماية البيئة وفرض عقوبات على المخالفين لها.
- ضرورة تدخل الدولة والمنظمات العلمية والمهنية المحاسبية وجماعات حماية البيئة من أجل الإفصاح البيئي الإلزامي، خصوصاً على الشركات التي تسبب منتجاتها تلوثاً خطيراً للبيئية وتعميم هذا الإفصاح البيئي على مستوى جميع المؤسسات.

- وجود نظام للإدارة البيئية باعتباره أداة تمتد المنشآت بالمعلومات بطريقة منظمة لإدارة أنشطتها ومنتجاتها وخدماتها، وما يساعد الشركات في الوصول لأهدافها البيئية من خلال التحكم المنظم والمستمر في عملياتها.
- الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتعارف عليها التي تتبعها الوحدة الاقتصادية في معالجة التكاليف والمنافع البيئية.
- تطوير دور المراجع الخارجي بحيث يشمل معه مراجعة الأنشطة البيئية والتقرير عنها؛ لتحقيق الدقة والموضوعية في الإفصاح البيئي.
- الزيادة في الأرباح الناجمة من تخفيض تكلفة الإنتاج بسبب الدعم والمنح المادية وزيادة المبيعات بسبب الإقبال على شراء منتجات الشركات الصناعية التي تفي بمسؤوليتها البيئية.
- المزايا الضريبية التي تحصل عليها الشركات نتيجة لخفض أو إعفائها من الضرائب المفروضة على الأصول المتعلقة بالأنشطة البيئية.
- السياسات الفنية التي تستخدمها الشركات في تخفيض التلوث الحالي والمستقبلي إلى المعدلات المسموح بها عالمياً، مثل إعادة تصنيع النفايات ذاتياً للاستفادة منها في تصنيع منتجات تكميلية.
- السياسات الفنية التي تستخدمها الشركات في استخدام بدائل أخرى للموارد؛ كي تمنع أو تقلل من التلوث، مثل استخدام بدائل الطاقة الكهربائية في التشغيل.

ثانياً. الدراسة الميدانية

في هذا الجزء، سيتم التطرق للطرق الإحصائية التي تم استخدامها في تحليل البيانات المجمعة بواسطة الاستبيان الموزع على المشاركين في الدراسة، البالغ عددهم 27 مشاركاً، كما سيتم عرض أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

1. مجتمع الدراسة وعينتها

يتكون مجتمع الدراسة من شركات صناعة الإسمنت، والحديد والصلب، واللدائن، وتعليب الأسماك، وصناعة الأعلاف، والصناعات الكيماوية، والمواد الغذائية، وشركات صناعة النفط العاملة في ليبيا، وقد جاء اختيار هذه الشركات بسبب ارتباطها بشكل قوي مع قضايا التنمية المستدامة من حيث اعتمادها على المواد الخام المحلية، وتقوم بتشغيل عدد كبير من العمالة، إضافة إلى أنها أحد الصناعات الأشد تأثيراً على البيئة نظراً لانبعاث الغازات والملوثات البيئية التي تولدها مصانع تلك الشركات، بلغ عدد الشركات التي شملتها الدراسة (27) شركة، ونظراً لصغر حجم العينة؛ تم اتباع أسلوب المسح الشامل لكافة مفردات العينة، حيث تم توزيع الاستبيان على جميع أفراد العينة، وذلك باتباع طريق الاتصال المباشر للإجابة

على الاستبيان وتوضيح أي استفسار متعلق بالأسئلة المدرجة به؛ لضمان الإجابة على جميع الأسئلة الموجودة في هذا الاستبيان، ولقد تحصل الباحثان على (26) استبياناً بنسبة 96.29٪.

1.1 أداة الدراسة

تم استخدام الاستبانة كأداة للدراسة حيث تم إعدادها على النحو الآتي:

1.1.1 تصميم الاستبيان

لقد تم تصميم الاستبيان بشكل مبدئي من خلال ما تم استخلاصه من الجانب النظري لهذه الدراسة، وقد روعي في إعداد الاستبيان وضوح الفقرات وسهولة الإجابة عليها، حيث طُلب من المستجيب وضع علامة (✓) أمام الإجابة التي يراها مناسبة، كما تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين، قاموا بتعديل وحذف ما يلزم، كما تم إجراء دراسة إخبارية ميدانية أولية للاستبانة لتعديل ما يناسب.

2.1.1 اختبارات الصدق والصلاحية

للتأكد من صدق وصلاحية الاستبيان، قام الباحثان بالاختبارات الآتية:

أ. صدق المحتوى: Content validity

لقد راعى الباحثان جانب صدق المحتوى في الاستبيان، من خلال التأكد من أن جميع الأسئلة التي تحتويها الاستبانة تغطي جميع أبعاد المشكلة قيد الدراسة، كما تغطي جميع جوانب وأبعاد الفرضيات الرئيسية والفرعية المنتقاة من الإطار النظري للدراسة.

ب. الصدق الظاهري: Face validity

للتأكد من أن أسئلة الاستبيان تحقق الغرض الذي أعدت من أجله وهو هدف الدراسة، تم عرض الاستبيان على أستاذة متخصصين في المحاسبة والإحصاء، وبعد أن تم جمع آراء وملاحظات هؤلاء المتخصصين، تم إجراء التعديلات اللازمة في الفقرات، حتى تم التوصل إلى الصورة التي أعدت للتطبيق والتي تضم مجموعات رئيسية من الأسئلة وهي كالتالي:

- المجموعة الأولى: تضم (4) أسئلة شخصية، وتشمل المؤهل العلمي، التخصص، عدد سنوات الخبرة وعدد الدورات التدريبية في مجال المحاسبة البيئية.
- المجموعة الثانية: تشمل (5) عبارات حول مدى توافر أهم المتطلبات الإدارية للإفصاح البيئي لدى الشركات الصناعية الليبية.
- المجموعة الثالثة: تشمل (7) عبارات حول مدى توافر أهم المتطلبات الفنية للإفصاح البيئي لدى الشركات الصناعية الليبية.
- المجموعة الرابعة: تشمل (7) عبارات حول مدى توافر أهم المتطلبات المادية للإفصاح البيئي لدى الشركات الصناعية الليبية.

2.1 تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

بعد تجميع استمارات الاستبيان، تم استخدام الطريقة الرقمية في ترميز البيانات، حيث تم ترميز الإجابات كما يلي:

الجدول رقم (1): توزيع الدرجات على الإجابات المتعلقة بالمقياس الخماسي

الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS)

من خلال بيانات الجدول رقم (1) يكون متوسط درجة الموافقة (3)، فإذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة يزيد معنويًا عن (3)، فيدل على ارتفاع درجة الموافقة، أما إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة يقل معنويًا عن (3)، فيدل على انخفاض درجة الموافقة، في حين إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة لا يختلف معنويًا عن (3)، فيدل على أن درجة الموافقة متوسطة، وبالتالي سوف يتم اختبار ما إذا كان متوسط درجة الموافقة يختلف معنويًا عن (3) أم لا.

وبعد الانتهاء من ترميز الإجابات وإدخال البيانات الأولية باستخدام حزمة البرمجيات الجاهزة (SPSS)، تم استخدام هذه الحزمة في تحليل البيانات ومنها:

1.2.1 اختبار الثبات والصدق

للتأكد من ثبات الاختبار (أداة الدراسة)، تم حساب درجة الثبات باستخدام معامل كرونباخ ألفا AlphaCornbach. والصدق الذاتي عن طريق الجذر التربيعي للثبات؛ للتأكد من صدق الاستمارة، فكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (2): نتائج اختبار كرونباخ ألفا

الرقم	المجموعة	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
1	مدى توافر أهم المتطلبات الإدارية للإفصاح البيئي لدى الشركات الصناعية الليبية.	5	0.677	0.823
2	مدى توافر أهم المتطلبات الفنية للإفصاح البيئي لدى الشركات الصناعية الليبية.	7	0.949	0.974
3	مدى توافر أهم المتطلبات المادية للإفصاح البيئي لدى الشركات الصناعية الليبية.	7	0.833	0.913
4	مدى توافر أهم متطلبات الإفصاح البيئي لدى الشركات الصناعية الليبية.	25	0.804	0.897

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS)

من خلال بيانات الجدول رقم (2)، نلاحظ أن قيم معامل كرونباخ ألفا (معامل الثبات) ومعامل الصدق لكل مجموعة من عبارات استمارة الاستبيان تتراوح بين (0.677 إلى 0.949) وهي قيم كبيرة أكبر من 0.60 وهذا يدل على توفر درجة عالية من الثبات الداخلي في الإجابات، وكذلك فإن معاملات الصدق تتراوح بين (0.823 إلى 0.974) وهي كبيرة قريبة من الواحد الصحيح فهذا يدل على توفر درجة عالية من الصدق مما يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

2.2.1 خصائص مفردات عينة الدراسة

أ. توزيع مفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

جدول رقم (3) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة %
دبلوم عال / بكالوريوس / ليسانس	16	61.5
ماجستير / دكتوراه	10	38.5
المجموع	26	100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS)

من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (3)، نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة ممن مؤهلاتهم العلمية دبلوم عال / بكالوريوس / ليسانس يمثلون نسبة (61.5%) من جميع مفردات عينة الدراسة، والباقي هم ممن مؤهلاتهم العلمية ماجستير / دكتوراه ويمثلون نسبة (38.5%) من جميع مفردات عينة الدراسة. وبصورة عامة نلاحظ ارتفاعاً في مستوى التأهيل العلمي لمفردات عينة الدراسة، مما يزيد من الثقة في النتائج التي سوف نحصل عليها عند تحليل إجاباتهم.

ب. توزيع مفردات عينة الدراسة حسب التخصص

جدول رقم (4) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب التخصص

التخصص	العدد	النسبة %
محاسبة	26	100
المجموع	26	100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS)

من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (4)، نلاحظ أن جميع مفردات عينة الدراسة تخصصهم محاسبة ويمثلون نسبة (100%) من جميع مفردات عينة الدراسة، وأن جميع مديري الإدارات المالية للشركات محل الدراسة مؤهلون في المجال المحاسبي، وهذا ما يزيد من الثقة في النتائج التي سوف نحصل عليها عند تحليل إجاباتهم.

ج. توزيع مفردات عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة

جدول رقم (5) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة %
أقل من 5 سنوات	2	7.7
من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	8	30.8
من 10 سنوات فأكثر	16	61.5
المجموع	26	100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS)

من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (5) نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة سنوات خبرتهم من 10 سنوات فأكثر ويمثلون نسبة (61.5%) من مفردات عينة الدراسة، ثم يليه من عدد سنوات خبرتهم من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات ويمثلون نسبة (30.8%) من جميع مفردات عينة الدراسة، والباقي ممن عدد سنوات خبرتهم أقل من 5 سنوات ويمثلون نسبة (7.7%) من جميع مفردات عينة الدراسة، وبصورة عامة نلاحظ ارتفاعا في مدة الخبرة لمفردات عينة الدراسة، مما يزيد من الثقة في النتائج التي سوف نحصل عليها عند تحليل إجاباتهم.

د. توزيع مفردات عينة الدراسة حسب الدورات التدريبية في مجال المحاسبة البيئية

جدول رقم (6) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب الدورات التدريبية في

مجال المحاسبة البيئية

الدورات التدريبية في مجال المحاسبة البيئية	العدد	النسبة %
لا توجد	6	23.1
دورة واحدة	5	19.2
دورتان	7	26.9
ثلاثة دورات	8	30.8
المجموع	26	100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS)

من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (6)، نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة تحصلوا على ثلاث دورات تدريبية في مجال المحاسبة البيئية، ويمثلون نسبة (30.8%) من جميع مفردات عينة الدراسة، ثم يليهم من تحصلوا على دورتين، ويمثلون نسبة (26.9%) من جميع مفردات عينة الدراسة، ثم يليهم من لم يحصلوا على أي دورة تدريبية، ويمثلون نسبة (23.1%) من جميع مفردات عينة الدراسة، والباقي ممن حصلوا على دورة واحدة، ويمثلون نسبة (19.2%) من جميع مفردات عينة الدراسة، وبصورة عامة نلاحظ معظم مفردات عينة

الدراسة تحصلوا على الأقل على دورة تدريبية واحدة، مما يزيد من الثقة في النتائج التي سوف نحصل عليها عند تحليل إجاباتهم.

3.2.1 اختبار الفرضيات الفرعية للدراسة

الفرضية الفرعية الأولى: مدى توافر أهم المتطلبات الإدارية للإفصاح عن الأداء البيئي: لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بمدى توافر أهم المتطلبات الإدارية للإفصاح البيئي لدى الشركات الصناعية، تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (7)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها لكل عبارة على النحو التالي:

***الفرضية الصفرية:** متوسط درجة الموافقة على العبارة لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

***مقابل الفرضية البديلة:** متوسط درجة الموافقة على العبارة يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

الجدول رقم (7): نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بمدى توافر أهم المتطلبات الإدارية للإفصاح عن الأداء البيئي.

الرقم	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
1	يوجد قبول الإدارة العليا بالشركة لفكرة الإفصاح البيئي.	3.65	.846	-3.157	.002
2	تلتزم الإدارة العليا بتطبيق وتطوير نظم إدارة الجودة والتحسين المستمر.	3.77	.710	-3.772	.000
3	تتدخل أجهزة الدولة / والمنظمات العلمية / والمهنية المحاسبية/وجماعات حماية البيئة من أجل الإفصاح البيئي.	2.62	.804	-2.236	.025
4	يهتم المراجع الخارجي للشركة بمراجعة الأنشطة البيئية.	3.42	.809	-2.400	.016
5	يقدم المراجع الخارجي تقارير عن الأنشطة البيئية بما يعزز الدقة والموضوعية عن الإفصاح البيئي.	3.15	.881	-.894	.371

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS)

من خلال الجدول رقم (7) نلاحظ أن:

أ. الدلالات المحسوبة أقل من مستوى المعنوية (0.05)، ومتوسطات إجابات مفردات عينة

الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (3) للعبارات التالية:

- يوجد قبول الإدارة العليا بالشركة لفكرة الإفصاح البيئي.
 - تلتزم الإدارة العليا بتطبيق وتطوير نظم إدارة الجودة والتحسين المستمر.
 - يهتم المراجع الخارجي للشركة بمراجعة الأنشطة البيئية.
- لذلك، نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات، ونقبل الفرضيات البديلة لها، حيث إن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (3)، فهذا يدل على ارتفاع درجات الموافقة على هذه العبارات.

ب. الدلالة المحسوبة أكبر من مستوى المعنوية (0.05) للعبارة التالية:

- يقدم المراجع الخارجي تقارير عن الأنشطة البيئية بما يعزز الدقة والموضوعية عن الإفصاح البيئي.
- لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية لهذه العبارة، فهذا يدل على أن درجة الموافقة على هذه العبارة متوسطة.

ت. الدلالة المحسوبة أقل من مستوى المعنوية (0.05) ومتوسط إجابات مفردات عينة

الدراسة يقل عن متوسط المقياس (3) للعبارة التالية:

- تتدخل أجهزة الدولة والمنظمات العلمية والمهنية المحاسبية وجماعات حماية البيئة من أجل الإفصاح البيئي.
- لذلك نرفض الفرضية الصفرية لهذه العبارة، ونقبل الفرضية البديلة لها، حيث إن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارة يقل عن متوسط المقياس (3)، فهذا يدل على انخفاض درجة الموافقة على هذه العبارة.

ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بمدى توافر أهم المتطلبات الإدارية للإفصاح البيئي لدى الشركات الصناعية الليبية، تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية واختبار ما إذا كانت تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، حيث كانت:

***الفرضية الصفرية:** المجتمع يتبع التوزيع الطبيعي.

***الفرضية البديلة:** المجتمع لا يتبع التوزيع الطبيعي.

وباستخدام اختبار شبيرو ويلك (Shapiro - Wilk)، وجدت النتائج كما بالجدول رقم (8) التالي:

الجدول رقم (8): نتائج اختبار شبيرو ويلك حول مدى تبعية المجتمع للتوزيع الطبيعي

البيان	إحصائي الاختبار Statistic	درجات الحرية Df	الدلالة المحسوبة Sig.
مدى توافر أهم المتطلبات الإدارية للإفصاح البيئي لدى الشركات الصناعية الليبية.	.902	26	.017

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS)

من خلال الجدول رقم (8)، نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (0.902) بدلالة محسوبة (0.017) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05): لذلك نرفض الفرضية الصفرية، ونقبل الفرضية البديلة، وهذا يشير إلى أن المجتمع لا يتبع التوزيع الطبيعي، لذلك لا اختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بمدى توافر أهم المتطلبات الإدارية للإفصاح البيئي لدى الشركات الصناعية الليبية، تم استخدام لا معلمي اختبار (ولكوكسن) حول متوسط المقياس (3)، فكانت النتائج كما بالجدول رقم (9)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي:

***الفرضية الصفرية:** المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بمدى توافر أهم المتطلبات الإدارية للإفصاح البيئي لدى الشركات الصناعية الليبية لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

***الفرضية البديلة:** المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بمدى توافر أهم المتطلبات الإدارية للإفصاح البيئي لدى الشركات الصناعية الليبية يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

الجدول رقم (9): نتائج لا معلمي اختبار (ولكوكسن) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بمدى توافر أهم المتطلبات الإدارية للإفصاح عن الأداء البيئي

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
مدى توافر أهم المتطلبات الإدارية للإفصاح البيئي لدى الشركات الصناعية الليبية	3.3231	.33977	-3.638	26	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS)

من خلال الجدول رقم (9) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (-3.638) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05): لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل

الفرضية البديلة، حيث إن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (3.3231) وهو يزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير إلى أنه يتوافر لدى الشركات الصناعية الليبية أهم المتطلبات الإدارية للإفصاح البيئي حيث إن:

- يوجد قبول في الإدارات العليا بالشركات الصناعية الليبية لفكرة الإفصاح البيئي.
- تلتزم الإدارات العليا بتطبيق وتطوير نظم إدارة الجودة والتحسين المستمر.
- يهتم المراجعون الخارجيون بالشركات الصناعية بمراجعة الأنشطة البيئية.
- في بعض الشركات الصناعية يقدم المراجعون الخارجيون تقارير عن الأنشطة البيئية بما يعزز الدقة والموضوعية عن الإفصاح البيئي.

الفرضية الفرعية الثانية: مدى توافر أهم المتطلبات الفنية للإفصاح عن الأداء البيئي.

لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بمدى توافر أهم المتطلبات الفنية للإفصاح البيئي لدى الشركات الصناعية الليبية، تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (10)، حيث كانت الفرضية الصفريّة والبديلة لها لكل عبارة على النحو التالي:

***الفرضية الصفريّة:** متوسط درجة الموافقة على العبارة لا يختلف معنويًا عن متوسط المقياس (3).

***مقابل الفرضية البديلة:** متوسط درجة الموافقة على العبارة يختلف معنويًا عن متوسط المقياس (3).

الجدول رقم (10): نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على

العبارات المتعلقة بمدى توافر أهم المتطلبات الفنية للإفصاح عن الأداء البيئي.

الرقم	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
1	توجد للشركة سياسة بيئية تعكس القيم البيئية والمبادئ العامة وتؤدي إلى تطبيق أفضل تقنيات فنية متاحة وأفضل ممارسات بيئية.	3.50	.812	-2.711	.007
2	يوجد بالشركة نظام محاسبي متخصص في الإدارة البيئية يعمل على قياس وتسجيل الأنشطة والأحداث البيئية.	2.69	.970	-1.569	.117
3	تستجيب الشركة لقوانين حماية البيئة.	3.69	.549	-4.025	.000

4	تستجيب الشركة لمتطلبات الهيئة العامة للبيئة.	3.62	.637	-3.578	.000
5	تستجيب الشركة لمتطلبات معايير حماية البيئة الإيزو 14000.	3.50	.648	-3.153	.002
6	تعمل الشركة على قياس التكاليف والمنافع البيئية بمقاييس علمية وكمية وإحصائية.	3.38	.804	-2.236	.025
7	تقوم الشركة بالإفصاح عن تقارير مالية تشمل معلومات متعلقة بالمسؤولية البيئية وإظهارها للجمهور العام ومتابعتها.	2.62	1.023	-1.844	.065

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS)

من خلال الجدول رقم (10) نلاحظ أن:

أ- الدلالات المحسوبة أقل من مستوى المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (3) للعبارات التالية:

- توجد للشركة سياسة بيئية تعكس القيم البيئية والمبادئ العامة وتؤدي إلى تطبيق أفضل للتقنيات الفنية المتاحة وأفضل ممارسات بيئية.
 - تستجيب الشركة لقانون حماية البيئة.
 - تستجيب الشركة لمتطلبات الهيئة العامة للبيئة.
 - تستجيب الشركة لمتطلبات معايير حماية البيئة الإيزو 14000.
 - تعمل الشركة على قياس التكاليف والمنافع البيئية بمقاييس علمية وكمية وإحصائية.
- لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات، ونقبل الفرضيات البديلة لها، حيث إن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (3)، وهو ما يدل على ارتفاع درجات الموافقة على هذه العبارات.

ب- الدلالات المحسوبة أكبر من مستوى المعنوية (0.05) للعبارات التالية

- يوجد بالشركة نظام محاسبي متخصص في الإدارة البيئية يعمل على قياس وتسجيل الأنشطة والأحداث البيئية.
 - تقوم الشركة بالإفصاح عن تقارير مالية تشمل معلومات متعلقة بالمسؤولية البيئية وإظهارها للجمهور العام ومتابعتها.
- لذلك لا نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات، مما يدل على أن درجات الموافقة على هذه العبارات متوسطة.

ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بمدى توافر أهم المتطلبات الفنية للإفصاح البيئي لدى الشركات الصناعية الليبية، تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية، واختبار ما إذا كانت تتبع التوزيع الطبيعي أم لا حيث كانت:

***الفرضية الصفريّة:** المجتمع يتبع التوزيع الطبيعي.

***الفرضية البديلة:** المجتمع لا يتبع التوزيع الطبيعي.

وباستخدام اختبار شبيرو ويلك (Shapiro - Wilk) وجدت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (11): نتائج اختبار شبيرو ويلك حول مدى تبعية المجتمع للتوزيع الطبيعي

البيان	إحصائي الاختبار Statistic	درجات الحرية Df	الدالة المحسوبة Sig.
مدى توافر أهم المتطلبات الفنية للإفصاح البيئي لدى الشركات الصناعية الليبية	.890	26	.009

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS)

من خلال الجدول رقم (11)، نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (.890). بدلالة محسوبة (0.009) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05): لذلك نرفض الفرضية الصفريّة، ونقبل الفرضية البديلة، وهذا يشير إلى أن المجتمع لا يتبع التوزيع الطبيعي، لذلك لاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بمدى توافر أهم المتطلبات الفنية للإفصاح البيئي لدى الشركات الصناعية الليبية، تم استخدام لا معلمي اختبار (ولكوكسن) حول متوسط المقياس (3)، فكانت النتائج كما بالجدول رقم (12)، حيث كانت الفرضية الصفريّة والبديلة لها على النحو التالي:

***الفرضية الصفريّة:** المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بمدى توافر أهم المتطلبات الفنية للإفصاح البيئي لدى الشركات الصناعية الليبية لا يختلف معنويًا عن متوسط المقياس (3).

***الفرضية البديلة:** المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بمدى توافر أهم المتطلبات الفنية للإفصاح البيئي لدى الشركات الصناعية الليبية يختلف معنويًا عن متوسط المقياس (3).

الجدول رقم (12): نتائج لا معلمي اختبار (ولكوكسن) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بمدى توافر أهم المتطلبات الفنية للإفصاح عن الأداء البيئي.

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
مدى توافر أهم المتطلبات الفنية للإفصاح البيئي لدى الشركات الصناعية الليبية	3.2857	.69517	-1.990	26	0.047

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS)

من خلال الجدول رقم (12)، نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (-1.990) بدلالة محسوبة (0.047) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)؛ لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، حيث إن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (3.2857) وهو يزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير إلى أنه تتوافر لدى الشركات الصناعية الليبية أهم المتطلبات الفنية للإفصاح البيئي حيث إن:

- توجد بالشركات الصناعية سياسة بيئية تعكس القيم البيئية والمبادئ العامة وتؤدي إلى تطبيق أفضل تقنيات فنية متاحة وأفضل ممارسات بيئية.
- تستجيب الشركات الصناعية لقوانين حماية البيئة.
- تستجيب الشركات الصناعية لمتطلبات الهيئة العامة للبيئة.
- تستجيب الشركات الصناعية لمتطلبات معايير حماية البيئة الإيزو 14000.
- تعمل الشركات الصناعية على قياس التكاليف والمنافع البيئية بمقاييس علمية وكمية وإحصائية.
- يوجد في بعض الشركات الصناعية نظام محاسبي متخصص في الإدارة البيئية يعمل على قياس وتسجيل الأنشطة والأحداث البيئية.
- تقدم بعض الشركات الصناعية بالإفصاح تقارير مالية تشمل معلومات متعلقة بالمسؤولية البيئية وإظهارها للجمهور العام ومتابعتها.

الفرضية الفرعية الثالثة: مدى توافر أهم المتطلبات المادية للإفصاح عن الأداء البيئي.

لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بمدى توافر أهم المتطلبات المادية للإفصاح البيئي لدى الشركات الصناعية الليبية، تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3)، فكانت النتائج كما في الجدول رقم (13)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لكل عبارة على النحو التالي:

*الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على العبارة لا يختلف معنويًا عن متوسط المقياس (3).

*مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على العبارة يختلف معنويًا عن متوسط المقياس (3).

الجدول رقم (13): نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بمدى توافر أهم المتطلبات المادية للإفصاح عن الأداء البيئي.

الرقم	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
1	تنفق الشركة مصاريف لإزالة (أو الحد من) التلوث الناتج عن اقتناء أصول ذات تقنية وتكنولوجيا متطورة.	3.58	.758	-3.128	.002
2	تتحمل الشركة أعباء مالية (حالية ومحتملة) ناجمة عن مخالفة الشركة لقوانين نظم حماية البيئة.	3.58	.758	-3.128	.002
3	يتوفر للشركة دعم لمواجهة تلوث البيئة.	2.35	.689	-3.545	.000
4	تتحصل الشركة على منح مادية من الجمعيات والهيئات الدولية وأنصار حماية البيئة لمكافحة التلوث البيئي.	2.23	.652	-3.922	.000
5	تحقق الشركة أرباحاً ناجمة عن تخفيض تكلفة الإنتاج بسبب الدعم والمنح المادية الممنوحة للشركة لمكافحة التلوث البيئي.	2.38	.571	-3.771	.000
6	يوجد زيادة في مبيعات الشركة بسبب الإقبال على منتجات الشركة التي تفي بمسؤوليتها البيئية.	3.23	.710	-1.613	.107
7	تتحصل الشركة على مزايا ضريبية نتيجة لاقتنائها أصولاً متعلقة بالأنشطة البيئية.	2.31	.736	-3.522	.000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS)

من خلال الجدول رقم (13) نلاحظ أن:

أ- الدلالات المحسوبة أقل من مستوى المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (3) للعبارات التالية:

- تنفق الشركة مصاريف لإزالة (أو الحد من) التلوث الناتج عن اقتناء أصول ذات تقنية وتكنولوجيا متطورة.
- تتحمل الشركة أعباء مالية (حالية ومحتملة) ناجمة عن مخالفة الشركة لقوانين نظم حماية البيئة.

لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات، ونقبل الفرضيات البديلة لها، حيث إن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (3)، فهذا يدل على ارتفاع درجات الموافقة على هذه العبارات.

ب- الدلالة المحسوبة أكبر من مستوى المعنوية (0.05) للعبارة التالية:

- يوجد زيادة في مبيعات الشركة بسبب الإقبال على منتجات الشركة التي تفي بمسؤوليتها البيئية.

لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية لهذه العبارة، وهذا يدل على أن درجة الموافقة على هذه العبارة متوسطة.

ت- الدلالات المحسوبة أقل من مستوى المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تقل عن متوسط المقياس (3) للعبارة التالية:

- يتوفر للشركة دعم لمواجهة تلوث البيئة.
- تحصل الشركة على منح مادية من الجمعيات والهيئات الدولية وأنصار حماية البيئة لمكافحة التلوث البيئي.
- تحقق الشركة أرباحاً ناجمة عن تخفيض تكلفة الإنتاج بسبب الدعم والمنح المادية الممنوحة للشركة لمكافحة التلوث البيئي.
- تحصل الشركة على مزايا ضريبية نتيجة لاقتنائها أصولاً متعلقة بالأنشطة البيئية.

لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات، ونقبل الفرضيات البديلة لها، حيث إن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تقل عن متوسط المقياس (3)، فهذا يدل على انخفاض درجات الموافقة على هذه العبارات.

ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بمدى توافر أهم المتطلبات المادية للإفصاح البيئي لدى الشركات الصناعية الليبية، تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية، واختبار ما إذا كانت تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، حيث كانت:

*الفرضية الصفرية: المجتمع يتبع التوزيع الطبيعي.

*الفرضية البديلة: المجتمع لا يتبع التوزيع الطبيعي.

وباستخدام اختبار شبيرو ويلك وجدت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (14): نتائج اختبار شبيرو ويلك حول مدى تبعية المجتمع للتوزيع الطبيعي

البيان	إحصائي الاختبار Statistic	درجات الحرية Df	الدلالة المحسوبة Sig.
مدى توافر أهم المتطلبات المادية للإفصاح البيئي لدى الشركات الصناعية الليبية	.918	26	.040

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS)

من خلال الجدول رقم (14)، نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (0.918) بدلالة محسوبة (0.04)، وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وهذا يشير إلى أن المجتمع لا يتبع التوزيع الطبيعي.

لذلك لاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بمدى توافر أهم المتطلبات المادية للإفصاح البيئي لدى الشركات الصناعية الليبية، تم استخدام لا معلمي إختبار (ولكوكسن) حول متوسط المقياس (3)، فكانت النتائج كما بالجدول رقم (15)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بمدى توافر أهم المتطلبات المادية للإفصاح البيئي لدى الشركات الصناعية الليبية لا يختلف معنويًا عن متوسط المقياس (3).

الفرضية البديلة: المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بمدى توافر أهم المتطلبات المادية للإفصاح البيئي لدى الشركات الصناعية الليبية يختلف معنويًا عن متوسط المقياس (3).

الجدول رقم (15): نتائج لا معلمي اختبار (ولكوكسن) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة

على جميع العبارات المتعلقة بمدى توافر أهم المتطلبات المادية للإفصاح عن الأداء البيئي.

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
مدى توافر أهم المتطلبات المادية للإفصاح البيئي لدى الشركات الصناعية الليبية	2.8022	.19410	-3.622	26	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS)

من خلال الجدول رقم (15)، نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (-3.62) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)؛ لذلك نرفض الفرضية الصفرية، ونقبل الفرضية البديلة، حيث إن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (2.8022) وهو يقل عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير إلى أنه لا تتوافر لدى الشركات الصناعية الليبية أهم المتطلبات المادية للإفصاح البيئي حيث إن:

- لا يتوفر بالشركات الصناعية دعم لمواجهة تلوث البيئة.
- لا تحصل الشركات الصناعية على منح مادية من الجمعيات والهيئات الدولية وأنصار حماية البيئة لمكافحة التلوث البيئي.
- لا تحقق الشركات الصناعية أرباحاً ناجمة عن تخفيض تكلفة الإنتاج؛ بسبب الدعم والمنح المادية الممنوحة للشركات الصناعية لمكافحة التلوث البيئي.

- لا تتحصل الشركات الصناعية على مزايا ضريبية نتيجة لاقتنائها أصولا متعلقة بالأنشطة البيئية.

- في بعض الشركات الصناعية لا توجد زيادة في مبيعاتها؛ بسبب الإقبال على منتجات هذه الشركات التي تفي بمسؤوليتها البيئية.

اختبار الفرضية الرئيسية للدراسة

لاختبار الفرضية الرئيسية المتعلقة بمدى توافر أهم المتطلبات الخاصة للإفصاح البيئي لدى الشركات الصناعية الليبية، تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية المتمثلة في مدى توافر أهم المتطلبات الإدارية، مدى توافر أهم المتطلبات الفنية، مدى توافر أهم المتطلبات المادية واختبار ما إذا كانت تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، حيث كانت:

الفرضية الصفرية: المجتمع يتبع التوزيع الطبيعي.

الفرضية البديلة: المجتمع لا يتبع التوزيع الطبيعي.

وباستخدام اختبار شبيرو ويلك (Shapiro - Wilk) وجدت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (16): نتائج اختبار شبيرو ويلك حول مدى تبعية المجتمع للتوزيع الطبيعي

البيان	إحصائي الاختبار Statistic	درجات الحرية Df	الدلالة المحسوبة Sig.
مدى توافر أهم المتطلبات الخاصة للإفصاح البيئي لدى الشركات الصناعية الليبية	.153	527	.000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS)

من خلال الجدول رقم (16) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (.153) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05): لذلك نرفض الفرضية الصفرية، ونقبل الفرضية البديلة، وهذا يشير إلى أن المجتمع لا يتبع التوزيع الطبيعي.

لذلك لاختبار الفرضية الرئيسية المتعلقة بمدى توافر أهم المتطلبات الخاصة للإفصاح البيئي لدى الشركات الصناعية الليبية، تم استخدام اختبار لا معلمى اختبار (ولكوكسن) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (17)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

الفرضية البديلة: المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

مدى توافر المتطلبات الخاصة للإفصاح البيئي في الشركات الصناعية الليبية

الجدول رقم (17): نتائج اختبار لا معلمي اختبار (ولكوكسن) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
مدى توافر أهم المتطلبات الخاصة للإفصاح البيئي لدى الشركات الصناعية الليبية	3.5760	0.01752	- 22.647	26	.000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS).

من خلال الجدول رقم (17) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (-22.647) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05); لذلك نرفض الفرضية الصفرية، ونقبل الفرضية البديلة، حيث إن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (3.5760) وهو يزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير إلى توافر لدى الشركات الصناعية الليبية أهم المتطلبات الخاصة للإفصاح البيئي، حيث إن:

- يتوافر لدى الشركات الصناعية الليبية أهم المتطلبات الإدارية للإفصاح البيئي.
- يتوافر لدى الشركات الصناعية الليبية أهم المتطلبات الفنية للإفصاح البيئي.
- يتوافر لدى الشركات الصناعية الليبية أهم المتطلبات المادية للإفصاح البيئي.
- يتوافر لدى الشركات الصناعية الليبية أهم متطلبات الكفاءة البشرية للقيام بوظيفة الإفصاح البيئي.

ثالثاً - النتائج والاقتراحات

النتائج

- من خلال دراسة مدى توافر المتطلبات الخاصة للإفصاح البيئي للشركات الصناعية الليبية، واعتماداً على نتائج التحليلات الإحصائية يمكن تلخيص النتائج التي تم التوصل إليها في:
- يعد الإفصاح المحاسبي عن المعلومات البيئية أحد مكونات الإفصاح الشامل، حيث يلبي احتياجات مستخدمي التقارير المالية بالمعلومات التي من خلالها تساعدهم في تقييم الأداء البيئي للمؤسسة.
 - يتوافر لدى الشركات الصناعية الليبية أهم المتطلبات الإدارية للإفصاح البيئي.
 - تتوافر لدى الشركات الصناعية الليبية أهم المتطلبات الفنية للإفصاح البيئي حيث إنه:
- أ. توجد بالشركات الصناعية سياسة بيئية تعكس القيم البيئية والمبادئ العامة وتؤدي إلى تطبيق أفضل تقنيات فنية متاحة وأفضل ممارسات بيئية.
- ب. تقوم بعض الشركات الصناعية بالإفصاح عن تقارير مالية تشمل معلومات متعلقة بالمسؤولية البيئية وإظهارها للجمهور العام ومتابعتها.

ت. تعمل الشركات الصناعية على قياس التكاليف والمنافع البيئية بمقاييس علمية وكمية وإحصائية.

ث. يوجد في بعض الشركات الصناعية نظام محاسبي متخصص في الإدارة البيئية يعمل على قياس وتسجيل الأنشطة والأحداث البيئية.

- لا تتوافر لدى الشركات الصناعية الليبية أهم المتطلبات المادية للإفصاح البيئي حيث إنه:

أ. لا تتحصل الشركات الصناعية على منح مادية من الجمعيات والهيئات الدولية وأذصار حماية البيئة لمكافحة التلوث البيئي.

ب. لا تتحصل الشركات الصناعية على مزايا ضريبية نتيجة لاقتنائها أصولاً متعلقة بالأنشطة البيئية.

ج. في بعض الشركات الصناعية لا يوجد زيادة في مبيعاتها بسبب الإقبال على منتجات هذه الشركات التي تفي بمسؤوليتها البيئية.

الاقتراحات

- ضرورة قيام الإدارة العليا للشركات الصناعية بنشر الثقافة البيئية بين كافة إداراتها لتنمية الوعي لحماية البيئة.

- يجب على أجهزة الدولة والمنظمات العلمية والمهنية المحاسبية وجماعات حماية البيئة التدخل من أجل الإفصاح البيئي.

- دعم الشركات الصناعية التي تساهم في مواجهة تلوث البيئة مادياً أو من خلال مزايا تمويل منخفضة التكلفة وذلك تشجيعاً ودعمًا لها للحد من التلوث.

- ضرورة تفعيل القوانين والتشريعات واللوائح الصادرة بخصوص حماية البيئة بطريقة صارمة وحازمة وإلزام الشركات الصناعية بالإفصاح عن أداؤها البيئي في التقارير المالية ومحاسبة الشركات التي تضر بالبيئة.

قائمة المراجع

1. الزين علي البشير. (2013). *مدى توافر المتطلبات الخاصة للإفصاح البيئي في الشركات الصناعية الأجنبية العاملة في ليبيا*. رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا، ليبيا.
2. بوعزيز أمينة. (2019). *المحاسبة البيئية في ظل النظام المحاسبي المالي*. رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي.
3. عبد الحليم، نادية. (2001). "مساهمة النظم المحاسبية في التقدير والإفصاح عن الأداء البيئي لمنظمات الأعمال" *المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة الأزهر، العدد (19)*.
4. علي باسم رشيد. (2017). *إطار مقترح لمراجعة الأنشطة البيئية وأثره على قيمة المنشأة - دراسة تطبيقية - رسالة ماجستير*. جامعة المنصورة، مصر.
5. مصطفى، عبد الفتاح. و العشموي، محمد. (2015). "منفعة الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في إدارة مخاطر التلوث البيئي" *مجلة الدراسات والبحوث البيئية جامعة مدينة السادات، المجلد (2)، العدد (1)*.
6. محمادي، وليد. (2012). *آليات القياس والإفصاح للمحاسبة البيئية في ظل التنمية المستدامة دراسة حالة مؤسسة الإسمنت بعين الكبيرة، رسالة ماجستير*. جامعة فرحات عباس سطيف.